



تقرير

الطابور

تقرير عن أوضاع زيارات السجون
من منظور الأهالي



تقرير

الطابور

تقرير عن أوضاع زيارات السجون
من منظور الأهالي

5.....	الملخص التنفيذي
6.....	المقدمة
8.....	الفصل الأول (ما قبل الزيارة)
9.....	أولاً: الطريق إلى الزيارة
9	أ) طول الطريق
11	ب) مخاطر الطريق
12	ثانياً: الانتظار والتفتيش
12	أ) الانتظار أمام البوابة وتسجيل الأسماء
14	ب) تصميم مكان الانتظار
16	ج) التفتيش والممنوعات
18	د) الممنوعات
20	الفصل الثاني: الزيارة
21	أ) تصميم مكان الزيارة
22	1-الوضع داخل السجون بعد جائحة كورونا
22	2) الوضع ما قبل جائحة كورونا.. عشوائية متعمدة
.....	ب) تحولات دائمة في أماكن الزيارات.. الاستثناء هو الأصل
23.....
.....	ت) المراقبة (الخصوصية)
25
27.....	ث) أعداد الزائرين
28.....	ج) مدة الزيارة
30.....	الفصل الثالث: ما بعد الزيارة
30.....	أولاً: الأثر الاقتصادي
31	أ) تكلفة المواصلات
32	ب) تكلفة الطعام
33	ج) الرشاوى
35.....	ثانياً: الأثر النفسي والبدني للزيارة
37.....	منع الزيارات
39.....	الخاتمة
41.....	التوصيات

"في أول الأمر بدا الوقوف في طابور البوابة مظهرًا عاديًا من مظاهر الحياة.. ولكنه تحول بعد فترة إلى حياة قائمة بذاتها، انضم إلى الطابور الكثير من الأشخاص الذين لا يجمع بينهم أي رابط سوى أنهم مضطرون للوقوف".
(رواية: الطابور، بسملة عبد العزيز)

المقدمة

"الزيارة مرة واحدة في الشهر لكل السجناء سواء محكوم أو محبوس احتياطياً. زيارة الكابينة / الحاجز الزجاجي - مدتها من 7 لـ 10 دقائق- لبعض السجناء ومن ربع لـ نص ساعة للأكثر حظاً - ممنوع تلامس أو سلام أو أحضان نهائي- باختصار مدة الزيارة حسب الشخص".

شهادة أحد أقارب سجين في بدر 1

افتتحت وزارة الداخلية في أكتوبر 2021 مجمع مركز إصلاح وتأهيل وادي النطرون -الذي يضم 6 مراكز- وفي ديسمبر من العام نفسه افتتحت مجمع مراكز إصلاح وتأهيل بدر -الذي يضم 3 مراكز-، ولاحقاً في فبراير 2023، افتتحت 6 مراكز إصلاح وتأهيل في كل من العاشر من رمضان وأخميم -سوهاج- بالقرار رقم 2020 لسنة 2023 في فبراير، وفي يونيو الماضي صدر القرار رقم 1042 لسنة 2023 بإنشاء 6 مراكز إصلاح وتأهيل بمدينة 15 مايو.

وبذلك تكون بدأت السلطات المصرية في تدشين مرحلة جديدة من بناء السجون، وبالتبعية بدأت في الظهور آليات مستحدثة لزيارات السجون قد تبدو مختلفة عن الزيارات داخل السجون القديمة. إلا أننا سنتناول الحديث عن أوضاع الزيارات في هذا التقرير من خلال نموذج السجون القديمة على أن نكمل النشر عن أوضاع الزيارات في مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون الجديدة" خلال المفترة المقبلة. والسبب في تقديم الحديث عن السجون القديمة هو محاولة توثيق ما حدث في أماكن احتجاز ستمحي من الوجود لكنها لن تمحي من ذاكرة الأهالي وبالتأكيد من ذاكرة السجناء.

وكان الحدث المؤثر على أوضاع الزيارات داخل السجون محل الدراسة-في السجون القديمة - هي ظهور جائحة كورونا، ففي مارس 2020، أعلنت وزارة الداخلية عن تعليق الزيارات العائلية داخل السجون المصرية، وذلك بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا، كنوع من أنواع الإجراءات الاحترازية التي فرضتها البلاد لمواجهة الجائحة، وقد استمر هذا التعليق، إلى أن أعلنت الوزارة في أغسطس من العام ذاته، عن استئناف الزيارات ولكن حسب ضوابط وإجراءات احترازية مشددة استمر تطبيقها بشكل كامل، تمثلت في تخفيض عدد الزائرين إلى فرد واحد، بالإضافة إلى وضع أسلاك حديدية/ حواجز بين السجين وذويه. إلا أنه بعد مرور عدة أشهر على فتح الزيارات بدأت الزيارات تدريجياً في العودة إلى طبيعتها، ولكن بصورة عشوائية، فمازال هناك تفاوتات في مدة الزيارة أو أعداد الزائرين من سجن لآخر، وداخل السجن الواحد من سجين لآخر. هذا بالإضافة إلى نقل عدد من السجناء إلى السجون الجديدة "مراكز الإصلاح والتأهيل" والتي تتم بها الزيارات من خلال آليات مختلفة، وهو ما سنتناوله خلال الجزء الثاني من هذه السلسلة.

يعد حق الزيارات أحد أبرز الحقوق التي وقعت تحت طائلة "الإجراءات الاستثنائية"، فقد تكرر منع الزيارة عن العديد من السجناء أغلبها بين نزلاء سجون (طره شديد الحراسة 1 و2، ملحق مزرعة طره،

القناطر نساء، تحقيق طره، استقبال طره، برج العرب) كما انعكست تلك الإجراءات الاستثنائية على تصميم أماكن الزيارات، إذ استحدثت آليات جديدة لتقييد التواصل بين السجناء وذويهم، كالأسلاك الحديدية والحواجز الزجاجية، من أجل مزيد من إحكام السيطرة ولتطبيق الإجراءات الاستثنائية المتبعة، التي انعكست بالضرورة على الأهالي.

فعند الحديث عن الزيارات داخل السجون المصرية عادةً ما يتم التركيز على جانب السجناء، إلا أن هناك جانباً آخر يتم إغفاله وهو معاناة الأهالي الذين يواجهون نوعاً - ضمنيًا - من أنواع الاحتجاز وذلك بسبب غموض الإطار التشريعي المنظم لعملية الزيارة وما يشوبه من ضبابية وقلة تفصيل، مما يؤدي إلى تعرض أهالي السجناء في الزيارات إلى حالة من الاحتجاز المؤقت، أو الثانوي، كما يرسخ هيمنة إدارات السجون على كافة القرارات في الداخل، بداية من تسهيل تغريب السجناء إلى سجون بعيدة عن محال إقامتهم، وبالتالي صعوبة وطول الطريق بالنسبة للأهالي، مروراً بغياب نص واضح يلزم الدولة بتصميم مناسب لمكان الانتظار الخاصة بالأهالي، مما يساهم في شعورهم بالاحتجاز نظراً لوجود بعض أماكن الانتظار عبارة عن "أنبوب" مغطى بأسلاك شائكة، أو قفص حديدي يغلق على الأهالي، بالإضافة إلى إغلاق بعض السجون، وذلك استخدماً للمادة 42 من قانون تنظيم السجون التي تقنن منع الزيارات.

على جانب آخر، تتسبب طبيعة السجون التي تتطلب انضباطاً وقواعد صارمة، والشك والاشتباه الدائم في الزائرين، في أن يواجه الأهالي تعنتاً وصعوبات تتعلق بالانتظار لساعات طويلة، والتفتيش الذي يتعرضون له، والتكلفة الاقتصادية الملقاة عليهم للوفاء باحتياجات ذويهم في الداخل. إلا أن الزيارات في سياق السجون المصرية لها أهمية إضافية تتعلق بكونها تساعد السجناء في الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة من طعام وشراب وملابس من خلال ما يجلبه الزائرون لهم، في انتهاك واضح للمادة 10 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صدقت عليها مصر وبالتبعية أصبح لها قوة القانون الوطني-بموجب المادة 151 من الدستور المصري-، والتي تنص على "1. يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني.

(2) أ. يفصل المحبوس على ذمة قضية - لم يتم الحكم فيها - عن المدان، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصاً غير مدانين.

ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

أولاً: الطريق إلى الزيارة

"طريق الوادي ظلام. حتى السواق مش شايفينه ماشي إزاي، ماشيين على كف الرحمن طريق متعرج مش مستقيم زي طرق القاهرة والاسكندرية"

والدة حسن-سجين في الوادي الجديد

يساهم غموض قانون تنظيم السجون 396 لسنة 1956 في المادة رقم 1 ورقم 1 مكرر منه التي تقتصر على النص على أنواع السجون من ليمانات وسجون عمومية وأخرى مركزية، وتوزيع السجناء عليها حسب العقوبة الموقعة عليهم، بينما لا يشير بأي حال إلى ضرورة توزيعهم على السجون القريبة من محل إقامتهم لتسهيل زيارة ذويهم لهم، مما يعطي لقطاع مصلحة السجون سلطات تقديرية واسعة وصلاحيات تمكنهم من توزيع السجناء بحسب إرادتهم دون الأخذ في الاعتبار البعد الجغرافي. مما يعد انتهاكاً واضحاً للقاعدة 59 من قواعد نيلسون مانديلا (القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) التي تنص على "يوزع السجناء قدر المستطاع على أماكن قريبة من منازلهم، أو أماكن إعادة تأهيلهم اجتماعياً".

تساهم هذه المادة في تقنين "التغريب" الذي يتعرض له السجناء، إذ يتم توزيع سجناء من محافظات الصعيد في الوجه البحري، والعكس صحيح وهو ما يؤثر على ذوي السجناء بشكل مباشر، الذين يحتاجون في أغلب الأوقات لقطع مسافات طويلة للتمكن من رؤيتهم والاطمئنان على صحتهم، فضلاً عن تحمل تكلفة مرتفعة للمواصلات، كما يؤثر على السجناء من خلال تعميق شعورهم بالعزلة لكون الأهالي يقررون تقليل عدد زياراتهم بسبب المتاعب وطول الطريق، والتكلفة المرتفعة فضلاً عن المخاطر التي قد تواجههم في طريقهم.

وهو ما أكدته لنا شقيقة إيهاب -سجين في برج العرب: "العربية كانت بتيجي تاخدنا وتنزلنا قبل السجن بتلاتة أربعة كيلو وبعدين تمشي مسافة كبيرة جدا لحد ما نوصل للبوابة. والبوابة عاملينها بطريقة متعرجة وبعدين يقولك طوابير طويلة طوابير أكثر من 300متر. الدنيا صعبة جدا والسجن أصلاً معمول في منطقة الحياة كلها هناك وحشة من أول ما بتنزل فيه معاناة. طابور الزيارة ده صعب جداً".

أ) طول الطريق

"الزيارة من إسكندرية باخد قطر لأسبوط من 9 إلى 10 ساعات ومن أسبوط للوادي (270) كيلو 3 ساعات وبعد كده بننتظر بتاع 3 أو 4 ساعات"

زوجة حسين، سجين في سجن الوادي الجديد.

يدخلوا فيها الحمام. هما خلاص دخلوا احتجزوا احتجاز يوم كامل للأهالي وكمان ما كملناش خمس دقائق ده كان يوم عذاب"20

وإلى جانب عدم الاهتمام بوجود مكان انتظار جيد للزائرين داخل أغلب السجون محل الدراسة، يوجد حالة أكثر تطرفاً داخل سجن الاستئناف، فنظراً لوضعه الاستثنائي كترانزيت للسجناء وليس لإقامة ممتدة ومستمرة لشهور طويلة وسنوات، واستخدام المبنى في السنوات الأخيرة كمكان احتجاز لفترات طويلة على الرغم من عدم جاهزيته لذلك، لا يوجد به مكان لانتظار الأهالي.

ويذكر توفيق -شقيق سجين سابق في الاستئناف- عن خلو السجن من مكان لانتظار الأهالي "في الاستئناف مفيش مكان الأسر حتى تنتظر فيه، السجن كله على بعضه ما يجيش قد ساحة انتظار الأهالي في طره، كانت الأهالي بتستنى في القهاوي جنب السجن".

(ج) التفتيش والممنوعات

"فيه مرتين تفتيش، فيه حاجات بتعدي من برة وما تعديش جوا، لما في التفتيش الثاني يقول لك لا، تقول له ما هو دخله برة، يقول لي استاذني الظابط، ممكن الظابط يوافق أو لا فيه. اوضة كده بنتفتش فيها ذاتي، طبعا التفتيش سيئ جداً، ولما يبقى معايا البنات بيضايقوا علشان التفتيش بيبقوا مضايقين وهما رايعين بسبب التفتيش، شبه تحرش. وفيه تفتيش ثاني جوه. هي معانة بالنسبة للتفتيش. الستات بيفتشوا حاجة مش كويسة. وتفتيش الأكل صعب مثلاً المعلقة بتشيلها من الملوخية بتحطها في السمك وبعدين البطاطس يعني احنا بنبقى مضايقين جداً على الأكل، يعني احنا بنعمل الاكل بصورة وشكل معين، وبرضة الناس اللي هتاكل دول بني ادمين، ولما تجيب له معلقة علشان يفتش بيها تبقى جريمة وممكن يعمل لك بيها قضية".

زوجة عمر، سجين في سجن الفيوم العمومي.

يتعرض الأهالي لسجن ثانوي²¹ لحظة دخولهم إلى السجن، اذ يختبرون استباحة أجسادهم واستخدامها، من خلال التفتيش المتكرر مع كل مرحلة من مراحل الزيارة، ومع عبور أي بوابة لحين الوصول إلى مكان الزيارة²². وتتفاوت طرق التفتيش ما بين تفتيش سريع، أو تفتيش المتعلقات التي يجلبونها للسجناء، أو تفتيشهم ذاتياً، يمر الأهالي بتفتيش أولي عند البوابة العمومية للسجن وتمرير متعلقاتهم في جهاز، والمرور من بوابة المعادن وتفتيشهم ذاتياً، وهو ما يتكرر عند الدخول إلى مكان الزيارة.

مقابلة شخصية، يوليو 2019، القاهرة، مصر.²⁰

Moran d. Dominique. ibid.²¹

المرجع السابق.²²

وهو ما يسمح لقطاع مصلحة السجون بتغيير شكل الزيارات بحسب الأوضاع الجارية، فمنذ استأنف قطاع مصلحة السجون الزيارات بعد تعليق استمر لما يزيد عن 6 أشهر، أصبحت الزيارات بشكل عام من خلال أسلاك حديدية تفصل بين السجين وذويه.

1-الوضع داخل السجون بعد جائحة كورونا

"هو مكان الزيارة كبير أوي لأن كان زمان كده زي مصاطب كده معمولة بإسمنت والأهالي تقعد، دلوقتي خلاص هي موجودة وكل حاجة بس بانيين سلك طويل السجين يبقى واقف هنا واحنا واقفين على الناحية الثانية وفيه سلك عنده وسلك عندنا وفيه مسافه ما بينهم طرقه كبيرة، وعشان نسمع بعض اصلا من الدوشة كلمه تسمعيها وعشرة لأ، المسافة بين السلكين متر تقريباً، والمخبر وامين الشرطة رايح وجاي فيها".

شهادة شقيقة سجين في ليمان طره.

بعد تعليق الزيارات خلال الفترة من مارس إلى أغسطس من عام 2020، بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا، تم استئناف الزيارات بعد حوالي 7 أشهر بآليات مستجدة، إذ أصبحت تتم في عدد كبير من السجون من خلال حاجز حديدي بين السجين وذويه، وعلى الرغم من رفع الإجراءات الاحترازية في أغلب نواحي الحياة خارج السجن، وعوده الحياة لطبيعتها، خاصة في ظل وجود حملات لتلقيح المواطنين في الخارج، وهو ما لم يقابله أي انفراجة داخل السجون، إذ استمرت الزيارات في الداخل من خلال حواجز، وذلك في حين إمكانية وجود حلول كتلقيح السجناء من جهة، والتأكد من كون الزائرين ملقحين من جهة أخرى، إلا أن قطاع مصلحة السجون لم يلتفت إلى كل ذلك. إلا أنه بعد مرور عدة أشهر عادت بعض السجون لإجراء الزيارات بشكل مباشر دون حواجز، وهو ما تم بشكل عشوائي، إذ مازالت بعض السجون الأخرى تجري الزيارات من خلال حواجز، ومازال هناك تفاوت في أعداد الزائرين من سجن لآخر، وفي الوقت الحالي بعد نقل عدد كبير من السجناء إلى مراكز الإصلاح والتأهيل حيث تتم الزيارات من خلال آليات متفاوتة ما بين حواجز زجاجية أو زيارات عادية دون حواجز، ناهيك عن منع الزيارات عن عدد لا بأس به من السجناء.

2) الوضع ما قبل جائحة كورونا.. عشوائية متعمدة

وبالنظر إلى أماكن الزيارات داخل السجون المصرية، فيما قبل جائحة كورونا، نجد تفاوتاً كبيراً في آلياتها، فتوجد أماكن زيارات مكونة من مصاطب أسمنتية، في الغالب غير كافية لأعداد السجناء وزوارهم، وهو الحال في سجون استقبال طره، ليمان طره، برج العرب، والفيوم العمومي، كما لا تهتم إدارات السجون بنظافة أماكن الزيارات أو وجود حمامات أو الاهتمام بنظافتها -إن وجدت-.

ومع اختلاف الآليات ما بين أسلاك حديدية أو حواجز زجاجية إلا أن تبعاتها واحدة وهي تقليص التفاعل والتواصل بين السجناء وذويهم، وذكرت لنا شقيقة حمدي -سجين في سجن طره شديد الحراسة⁴⁸:

"احنا بنبقى لوحدنا في الزيارة وبيبقى من ورا الازار وفيه تليفون، الظابط ما بيرضاش أبداً يخلينا نسلم عليه أو نحضنه نطمئن عليه لأنه واحشنا جدا. هو بس من ورا الازار يشاور لنا واحنا نكلمه في التليفون. تبقى عشر دقائق، وساعات كانت خمس دقائق، الحاجة اللي بنبقى عرفنا نعملها ان احنا شوفنا وشه، شاورنا له هو شاورنا اطمنا عليه لكن طبعاً تحقيق طره كنا بنقعد ونكلم معاه ونوصل له هدومه"⁴⁸.

تلك التحولات التي طرأت على تصميم مكان الزيارة في السجون بشكل يقنن تقليص التواصل والتفاعل، ويكثف من المراقبة واختراق الخصوصية تؤدي لانتفاء أية نتائج إيجابية عن الزيارة، ويجب عن التساؤل حول مدى أهمية مساحات الزيارة، كمكان يحدد شكل وطبيعة تجربة الزيارة بشكل كبير. ومع غياب أغلب العوامل التي تساهم في اتمام الزيارات بشكل يجعل منها متنفساً للسجناء وذويهم ومساهمة حقيقي في تحسين حالتهم النفسية، يتبقى السؤال عن الخصوصية داخل مساحات الزيارة، هل تراعى؟، وهل طالت الإجراءات الاستثنائية المتبعة داخل السجون المراقبة والخصوصية؟

ت) المراقبة (الخصوصية)

لا تعتبر الخصوصية والمساحة الشخصية حقاً من حقوق السجناء، فهي تنتهك بشكل اعتيادي ودائم وهو ما يمتد إلى ذويهم أثناء الزيارة، فبحسب مقابلاتنا مع السجناء وذويهم في السجون محل الدراسة وجدنا أنه عادة ما تمتلئ قاعات الزيارة بكاميرات المراقبة في كل مكان، كما ينتشر المخبرين في القاعة بعضهم للاستماع إلى الأحاديث الدائرة، وتذكر والددة أيمن-سجين سابق في الوادي الجديد- عن عدم شعورهم بخصوصية أثناء الحديث:

" الزيارة بيبقي فيه مخبرين حوالينا ولو وطنينا صوتنا يبقي عايز ينزل يقعد في حجرنا، ولو ضحكنا المخبر يبصلك كده وممكن يزعلك"⁴⁹.

مقابلة شخصية، أبريل 2019، القاهرة، مصر.⁴⁸

مقابلة شخصية، أكتوبر 2016، القاهرة، مصر.⁴⁹



وهو ما روته لنا زوجة سجين في الفيوم العمومي عن زيادة سعرها من 500 جنيه إلى 1000 جنيه على أقل تقدير.

لا تتوقف تكلفة الزيارات عند المواصلات التي يستخدمونها للوصول إلى السجن بل تمتد لتشمل تكلفة الطعام الذي يجلبونه للسجناء، فضلاً عن الرشاوي التي يجبروا على دفعها. كما أشارت والدة سجينة في سجن القناطر نساء "فيه ناس بتيجي من اسكندرية في عربية خاصة ب 1400 جنيه فبتضطر تيجي كل شهر، واحدة بتقول انا ما بقتش قادرة اجيب حاجة الزيارة، وبتني طالبة جوه الف جنيه، دول بنات ولسة صغيرين فلزم انت توفري لها كل حاجة هتسيبيهم جوه يعملوا ايه"⁶⁸

ب) تكلفة الطعام

إلى جانب المصاريف المتعلقة بوسائل المواصلات وارتفاعها هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه في الفصل الأول من التقرير من دفع الأهالي لرشاوى في أغلب مراحل الزيارة للوصول إلى مكان الزيارة يأتي ما

مقابلة شخصية، يونيو 2019، القاهرة، مصر.⁶⁸

يجلبه الأهالي من مأكولات في الزيارة كالتكلفة الأكبر التي يتحملونها وفي الغالب يتم اقتطاعها من دخلهم الشهري لصالح السجناء.

اذ انه مع سوء نوعية الطعام المقدمة داخل السجون، وضعف كمياته بالتعارض مع نص قرار وزير الداخلية بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، الذي يحدد للسجناء ثلاثة وجبات يومية بكميات مناسبة، بتمثيل غذائي متوازن⁶⁹. مما يدفع السجناء إلى اللجوء إما للكانتين أو لطعام يجلبه الأهالي أثناء الزيارات كل هذا يزيد من تكاليف الزيارات التي يتحملها الأهالي، وذكر لنا أهالي عدد من السجناء عن تعمد إدارات السجون منع بعض احتياجات السجناء في الداخل لإجبارهم على شراءها من الكانتين بأسعار مبالغ بها في سجون كوادي النطرون¹ ومجمع سجون طره، وهو ما ذكرته زوجة رجب -سجين في سجن الفيوم العمومي- "غير الفلوس اللي بتدفع هناك الكانتين هناك غالى جدا وكانوا مانعين تدخل الحلويات أو أي حاجة والشاي والسكر عشان تشتريهم من هناك فالأول كان الشاي والسكر والمخبوزات والحلويات بعد شوية بقي كمان حجات النواشف تشتروها من هنا، والسعر أقل حاجة الضعف"⁷⁰

تتراوح تكلفة الطعام بحسب ما رواه لنا أهالي السجناء في السجون محل الدراسة ما بين 1500 جنيه إلى 3000 جنيه، هذا بالإضافة إلى ما يتركونه من أموال في الكانتين الخاص بالسجن التي تتراوح بدورها ما بين 500 جنيه إلى 2000 جنيه.

(ج) الرشاوى

"والراجل اللي ع الماكينة بدي له جنيه 20 الاجمالي كان من 400 ل 500 جنية واوقات حماتي بتقول لي انها كانت بتبقي دفعت 600 جنية كانت بتفكها الصبح عشرينات وهي نازلة ده كان الطقس بتاعنا المرة اللي هي الزيارة الاسبوعية دي ده كان من 2015 ل 2016".
زوجة محمود -سجين في سجن استقبال طره-

يوجد نوع من أنواع الاقتصادات الموازية داخل السجون، ساهم في وجوده القوانين التي يشوبها الغموض وقلة التفصيل التي تترك قدر من المرونة والبراح لإدارات السجون، وهو ما يسمح لأمناء الشرطة والمخبرين في الداخل استغلال تلك السلطات الممنوحة لهم لابتزاز الأهالي وسلبهم الأموال في مقابل تقديم خدمات لهم قد تكون غير مجرمة قانونياً من الأساس مثل إدخال متعلقات للسجناء، أو خطاب، أو إطالة أمد الزيارة، أو تخفيف حدة التفتيش الذاتي وعلى الرغم من كونها أمور غير مجرمة إلا أنه ينتج عنها سياسات تمييزية لصالح أهالي السجناء الذين يمتلكون المقدرة على دفع المزيد من الأموال، كما تمثل عبئاً على من هم أقل دخلاً.

الخاتمة

الزيارة دي مش حاجة حلوة.. بس بنتحملها عشان خاطر نشوف ولادنا ولازم كل اسبوع بقى تشوفي المعاناة دي

والدة اياد، سجين في سجن أبو زعبل

بعد الاطلاع عن قرب على رحلة الأهالي الطويلة إلى الزيارة من خلال مقابلاتنا معهم، وجدنا أن المتاعب التي يتعرضون لها سواء في طريقهم إلى السجن أو مراحل الانتظار المختلفة التي يمرون بها والتفتيش المهين بشكل متكرر، تجعل منهم شبه سجناء وهي حالة من السجن الثانوي يتعرض لها الأهالي تجعل من الزيارات تعذيب حقيقي بدل من أن تكون فرصة للالتقاء بذويهم والتحدث معهم والاطمئنان عليهم.

كما أنه فيما يتعلق بآليات الزيارة، فوجدنا من خلال مقابلاتنا مع سجناء سابقين وذويهم أن أماكن الزيارات داخل السجون المصرية تعرقل قيام الزيارات عن تحقيق الهدف المنشود منها في تحسين الحالة النفسية للسجناء وذويهم من خلال لقاءهم في مكان يساعد على التواصل والتفاعل بشكل مباشر وبخصوصية، فهذا لا يحدث داخل السجون نتيجة للمراقبة المستمرة التي يتعرض لها السجناء وذويهم وغياب أية مساحة من الخصوصية من خلال المخبزين وقلة مدة الزيارة بشكل لا يسمح بالحديث والاطمئنان، ناهيك عن التحولات التي لحقت بأماكن الزيارات في عدد من السجون مثل الزيارة من خلال أسلاك حديدية أو حاجز زجاجي مما يجعل للزيارات أثر عكسي في بعض الأحيان سواء من جهة السجناء، أو من جهة ذويهم. وبالإضافة إلى منع الزيارة عن السجناء سواء بسبب ايداعهم في التأديب، أو بسبب منع سجناء بعينهم من الزيارات عموماً، نجد أن تغريب السجناء في سجون بعيدة عن محال إقامتهم، بالإضافة إلى عامل آخر خفي وهو التكلفة المرتفعة التي يتكبدها الأهالي سواء في المواصلات أو في شرائهم احتياجات السجناء، كل ذلك يقلل من فرص التقاء السجناء وذويهم.

يصل التقرير إلى أنه داخل السجون يوجد أنواع مختلفة من حالات الاستثناء أولها -استثناء البيروقراطية- ذلك الذي ينشأ من خلال غموض وقلة التفصيل داخل قانون تنظيم السجون ولأحته الداخلية مما يترك مساحة لإدارة السجن في فرض هيمنتها والتنكيل بالسجناء دون وجود أي تعارض مع القانون وهو ما يحدث في تفتيش الأهالي، والتحكم فيما يمكن دخوله والممنوعات حسب أهواء إدارة السجن، كما أنه يتجلى بشكل كبير في الحواجز المادية في أماكن الزيارات.

كما يصل التقرير إلى أن تدخل جهات أمنية وتحكمها في قرارات وإدارة السجن مثل منع الزيارات وإيداع سجناء بالحبس الانفرادي منذ لحظة وصولهم السجن بشكل فج وغير قانوني بدلاً عن الجهة الرسمية المفترض بها إدارة السجون - قطاع مصلحة السجون- وهو ما يؤدي إلى مزيد من

الانتهاكات والتعنت ضد سجناء بعينهم ومنعهم من حقوقهم الأصلية التي ينص عليها قانون تنظيم السجون ولأحتة الداخلية. ويخلص التقرير إلى أن كل ما يمر به الأهالي يتسبب في آثار سلبية على الصعيد النفسي والبدني قد يستمر لفترات طويلة الأمد. هذا على النقيض من الدور المفترض للزيارات في تحسين الصحة العقلية للسجناء من خلال تمكينهم من التواصل والتفاعل مع أسرهم في الخارج، والحفاظ على هويتهم الاجتماعية والشعور بالأمن وهو ما يؤدي لتحسين صحتهم العقلية والنفسية.

التوصيات

على مستوى التصميم المعماري (للسجون القديمة):

استحداث مادة في قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956 تتناول تفصيلياً:

- 1- تطوير أماكن الانتظار بالشكل الذي يسمح للزائرين بالجلوس والانتظار بأريحية حتى يأتي ميعاد زيارتهم، فضلاً عن الاهتمام بنظافته، ونظافة دورات المياه.
- 2- النص بشكل تفصيلي واضح عن تصميم مكان الزيارات داخل السجون، بشكل موحد دون تفرقة بين سجن وآخر، والتوقف عن استخدام حواجز بين السجناء وذويهم أثناء الزيارات، وتطوير قواعد السجن فيما يتعلق بالزيارة بحيث تسمح بالتفاعل وتوفير مساحة من الخصوصية وتبادل المشاعر والتلامس الجسدي.
- 3- توفير مظلات من أشعة الشمس ومصاطب للأهالي في مرحلة الانتظار الأولى، بدلاً من وقوفهم لساعات طويلة تحت أشعة الشمس.

على المستوى التشريعي:

- 1- توقيع مصر على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، وما يستتبع ذلك من قيام منظمات دولية بزيارات ميدانية داخل السجون في مصر، بما يفتح المجال لمعرفة أكبر وواقعية لأوضاع أماكن الاحتجاز، فضلاً عن وجود رقابة مستقلة بعيداً عن السلطة التنفيذية.
- 2- تعديل المادة (1) من قانون تنظيم السجون بإضافة نص عن توزيع السجناء على السجون الأقرب لمحال إقامتهم، وليس على حسب العقوبة كما هو مذكور حالياً، مما يساهم في وقف سياسات التغريب التي يمارسها قطاع مصلحة السجون.
- 3- التوقف عن تعمد إهانة الزائرين من خلال التفتيش، وفقاً للقاعدة 60 من قواعد نيلسون مانديلا التي تنص على "لا يجوز أن تكون إجراءات التفتيش للزائرين ودخولهم مهينة، ويجب أن تخضع لمبادئ توفر على أضعف تقدير ضروب الحماية المبينة في القواعد 50 إلى 52 وينبغي تجنب تفتيش تجاويف الجسم، وعدم إخضاع الأطفال له".
- 4- إلغاء المادة 42 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956 التي تقنن منع الزيارات داخل السجون المصرية لأسباب فضفاضة وغير واضحة.
- 5- استحداث مادة في قانون تنظيم السجون بقائمة باليمنوع دخوله السجن، حتى لا تترك سلطة التفتيش وتحديد الممنوعات في يد إدارة السجون تحددها كيفما تشاء.
- 6- تعديل المادة (43) من القانون الخاص بتنظيم السجون التي تنص على أن السجناء المعاقبين بالحبس الانفرادي، بالتبعية ممنوعين من الزيارة.

على مستوى السياسات الإدارية:

- تفعيل المادة (71) من اللائحة الداخلية لتنظيم السجون التي تنص على مدة الزيارة "60 دقيقة كاملة".

- تفعيل المادة (64) من اللائحة الداخلية لتنظيم السجون، التي تنص على حق السجين في إرسال خطابين شهرياً وحقه في استقبال خطابات.

- تطوير آليات التفتيش داخل السجون المصرية، وتوفير أجهزة الكترونية للتفتيش بدلاً من التفتيش الذاتي بالأيدي الذي ينتهك حرمة أجساد الأهالي.